مقياس : تاريخ النظم السياسية

المستوى : السنة الثالثة : تاريخ

عنوان المحاضرة : الحاجة الى اطر معرفية ونظرية

1. **مفهوم النظام السياسي**

1.1 . **مفهوم النظام السياسي SYSTÈME POLITIQUE : "**النظام السياسي هو نظام الحكم أي الكيفية التي تدار بها المؤسسات السياسية الرسمية (التشريعية-التنفيذية-القضائية) والمؤسسات الغير رسمية(الأحزاب السياسية-جماعات المصالح-النقابات-الجمعيات....) أي الوسيط بين الدولة والمواطنين. وكما عرفها الدكتور طه العنبكي(إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات تعد الدولة الأهم فيها, إذ تتولى مؤسساتها السياسية والدستورية-التشريعية والتنفيذية والقضائية- مهمة ادارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته".[1]

اذن النظام السياسي هو فئة أكثر عمومية تأخذ في الاعتبار عناصر النظام الأيديولوجي أو الاجتماعي او الاقتصادي فنجد مثلا النظام الديمقراطي يتفرع ويشمل عدة أنواع من النظام البرلماني الرئاسي ، الجمعية ...الخ .[2]

ويجب التمييز بين مفهوم النظام السياسي وبعض المفاهيم الأخرى فهمو لا يعني الدولة، فهذه الأخيرة هي شخصي ذو طابع اعتباري مجرد (شخص اعتباري) فيصح أن نقول هناك جملة او اشكال من النظم للدولة ديمقراطي برلماني ، فدرالي. الدولة مقابل ذلك يعني النظام السياسي تلك الصورة للواقع.

اولا/ تصنيف الأنظمة السياسية

1.2.1 على وفق ممارسة السلطة

تقسم النظم السياسية من حيث ممارسة السلطة يتوزع الى نظم فردية وأخرى ارستقراطية وثالثة ديمقراطية، ان هذا التقسيم الثلاثي للأنظمة السياسية مازال سائدا الى اليوم، اذ ان السلطة قد تكون بيد الحاكم الفرد او بين ايدي فئة محددة من الأفراد كما يمكن ان يكون بين أيدي اغلبية افراد الشعب .

[3]

_ الحكم الفردي المونقراطية :

يقوم على قاعدة اساسية هي انفراد شخص واحد في ممارسة السلطة بوصفها حقا شخصيا له فيعمد الى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشرها بنفسه حتى وان كان محاطا" بالمساعدين والأستشارين وسلطات الدوله التي يتمتع بها قد تكون وراثيا او مكتسبة ومن ثم ان وصوله الى الحكم قد يكون وراثي فيسمى أميرا او سلطانا" او ملكا" او امبراطورا" او قيصر، او ان يكون توليه لمركزه الرئاسي عن طريق القوة والمقدرة الذاتية والكفاية الشخصية فيسمى ديكتاتور وتأخذ المونوقراطيات التقليدية واحدة من صورتين ملكية مطلقة او دكتاتورية. - **الحكم الأرستقراطي:**

تعني حكومة افضل المواطنين اذ يضع هذا النظام السلطة بيد اقلية من الأفراد في الدولة ويستند اختياره الى الأقلية اما على ألعمر او الجاه او القوة العسكرية او القوة الدينية او الثقافية ، فهذه الدولة المحكومة بأفضل الرجال ذات مبادئ فاضلة تمتاز بسمو الاخلاق والذكاء ولا بد لهذه الحكومة ان تحقق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وفي حالة عدم تحقيقها ذلك فأنها توصف بضيق الافق .

- الحكم الديمقراطي:

ان الحكم الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يسمح لجماهير الشعب بالمشاركة في الحكم وهو حكم ينادي بالمساواة السياسية ويعارض فكرة الامتيازات واحتكار الحكم لأي طبقة من الطبقات ويؤكد فكرة الحكم بالأغلبية ، وان القانون يجب ان يحظى بتأييد الرأي العام، وهذا النظام يحقق خطوات واسعة في مجال الرفاهية الاجتماعية مادامت تستند للمساواة. ثانيا" تصنيف الأنظمة السياسية على وفق مبدأ الفصل بين السلطات أي عدم جواز قيام فرد أو هيئة بالاستحواذ على سلطتين أو ثلاث ومن ثم القيام بممارسة وظائفها بمعنى أن تقوم بموجب مبدأ الفصل بين السلطات ثلاث هيئات تتولى كل واحدة منها مباشرة احدى وظائف الدولة ثم يجري تنظيم العلاقة بينها على أساس فصل بعضها عن بعض وعليه يمكن استخلاص معنيين أساسيين بين السلطات: - الاستقلال العضوي: يكون لكل سلطة استقلال ذاتي بمواجهة السلطتين الاخرتين والعلاقة بين السلطات تقوم على اساس عدم التدخل.

وهنا نجد ما يصطلح عليه بالاقتدار السياسي بمعنى ان يكون النظام السياسي قادر على اخراج قرارات سياسة فاعلة من ناحية ، وعلى ان يؤثر تاثيرا فعالا في المجتمع والاقتصاد من ناحية اخرى .[4]

قائمة المراجع

([1]) - سيماء علي مهدي ،الانظمة السياسية المقارنة. الحوار المتمدن-العدد: 6712 - 2020 / 10 / 23 ، متاح في :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=696380

، تاريخ الاطلاع : 2022/04/12 .

([2]) LE POLITISTE, disponible sur:/ https://le-politiste.com/les-systemes-politiques

([3]) - سيماء علي مهدي ، مرجع سابق .

[4] - ثامر كمال محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في إستراتيجية ادارة السلطة).
الاردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 141 .